

الماء والواحد لا يغير في الماء وان لا يغير لما تقدم في الوضوء  
وان لا يستعمل القبلة وقت الغسل ان كانت عورة  
مكتشفة وانه كانت مستورة فلا باس به وان يدرك  
كل اعضاها لم يغير في المرأة الا في كل ما يوجب الغسل لغير الماء  
البدن في المرتبة الاخرى فان ذلك في الغسل سنة وليس  
بواجب الا في رواية عن ابى يوسف وان يستعمل في  
موضع الا يراه احد لاحتمال الكسوف في العورة حال  
الاعتساف او التمس او ذكر في القبيبة وما يرام عليه  
الغسل وبنك رجال لا بد منه وانه روي في كتابه ما هو  
اسم والراهة به الرجال تخرجوه وبنك النساء لا يزل  
بقره وان روي به ما سوس العورة فانه كيف  
العورة لا يجوز عند احد في الصحيح وفي الخوة قيل انتم  
وقيل يعني الزمان القليل وروي الكفر وقيل لا باس به  
وقيل يجوز الا بجزء الغسل ويجوز وجه البيع اذا  
كان البيت صليما عند خمسة اذبح او عشرة وان  
لا يتكلم بكلام قطعه كلام الناس او غيره لانه في حجب  
الماء الغسل واجب الا يمسح به ثم يمسح بالبعد الغسل  
وانه يغسل رجله بعد التمس لانه مسامحة التمس  
وانه يغسل سبعة لما تقدم في الوضوء **واقا القسوة**  
فليس بشروط الوضوء والاعتساف بل سنة فيها صح

ولو كان ذلك الشيء قبلها بعد راس الابرة لا فخره  
استباح جميع البدن وتغيب الماء بغير مقام المصرفة اذا  
كان لا على وجه السنة ويكفي الماء المثل والاختلاف في الوقت  
الناطق انه لا يجرى ولو كان لا على وجه السنة ما لم يمسح قال  
في الخلاصة وينبغي وجوبه ولو تركها الى المصرفة وكذا  
الاعتساف فانها فصل في كل ذلك يفتقر ويستحب  
ويجوز ما صلى ان كان فرضا لعدم صحته وان كانه فلا  
فلا لعدم صحته بشرطه وكذا الحكم في كل جزء من البدن اذا  
لم يمسح وسنة الغسل انه يقدم الوضوء عليه كوضوء  
الفضلة مما غير اعتساف مسح الراس هو الصحيح في ظاهر  
الرواية وروي في السنة الا يمسح راسه الا غسل الرجلين  
فانه يؤخره اذا كان قاعا في مستحق الماء او على تراب  
بحيث يحتاج الى شلها بعد ذلك اختلفوا على جزاها  
بحيث لا يحتاج الى شلها فلما يفرغ من غسلها وان  
يتركها في السنة للقدرة كالغني وكخوله عن بدنه ان كانت  
اي انه وجدته على بدنه نجاسة ثم ركب الماء على راسه  
وساير بدنه نظما وكيفية ان يصب الماء على راسه  
فإنه ثم لا يمسح راسه ثم على راسه وسائر بدنه وقيل يمسح  
بالايسر ثم بالايسر وقيل يمسح بالاربعين ثم بالاربعين  
وهو الاصح ولو انفس في ما جاز ان حكى في  
الوضوء والغسل فكل كمال السنة والاختلاف في سنة

لان السنة وضوء وضوء التلوذ وهذا الصراط في كل سنة  
ولا يمسح راسه اذا نية وضوء في اسان المان بعد ذلك بعد مسح  
وقيل الصراطين وضوء وضوء غسل البدن وانتم سنة فكل

الماء والواحد لا يغير في الماء وان لا يغير لما تقدم في الوضوء  
وان لا يستعمل القبلة وقت الغسل ان كانت عورة  
مكتشفة وانه كانت مستورة فلا باس به وان يدرك  
كل اعضاها لم يغير في المرأة الا في كل ما يوجب الغسل لغير الماء  
البدن في المرتبة الاخرى فان ذلك في الغسل سنة وليس  
بواجب الا في رواية عن ابى يوسف وان يستعمل في  
موضع الا يراه احد لاحتمال الكسوف في العورة حال  
الاعتساف او التمس او ذكر في القبيبة وما يرام عليه  
الغسل وبنك رجال لا بد منه وانه روي في كتابه ما هو  
اسم والراهة به الرجال تخرجوه وبنك النساء لا يزل  
بقره وان روي به ما سوس العورة فانه كيف  
العورة لا يجوز عند احد في الصحيح وفي الخوة قيل انتم  
وقيل يعني الزمان القليل وروي الكفر وقيل لا باس به  
وقيل يجوز الا بجزء الغسل ويجوز وجه البيع اذا  
كان البيت صليما عند خمسة اذبح او عشرة وان  
لا يتكلم بكلام قطعه كلام الناس او غيره لانه في حجب  
الماء الغسل واجب الا يمسح به ثم يمسح بالبعد الغسل  
وانه يغسل رجله بعد التمس لانه مسامحة التمس  
وانه يغسل سبعة لما تقدم في الوضوء **واقا القسوة**  
فليس بشروط الوضوء والاعتساف بل سنة فيها صح

ذلك

الماء والواحد لا يغير في الماء وان لا يغير لما تقدم في الوضوء  
وان لا يستعمل القبلة وقت الغسل ان كانت عورة  
مكتشفة وانه كانت مستورة فلا باس به وان يدرك  
كل اعضاها لم يغير في المرأة الا في كل ما يوجب الغسل لغير الماء  
البدن في المرتبة الاخرى فان ذلك في الغسل سنة وليس  
بواجب الا في رواية عن ابى يوسف وان يستعمل في  
موضع الا يراه احد لاحتمال الكسوف في العورة حال  
الاعتساف او التمس او ذكر في القبيبة وما يرام عليه  
الغسل وبنك رجال لا بد منه وانه روي في كتابه ما هو  
اسم والراهة به الرجال تخرجوه وبنك النساء لا يزل  
بقره وان روي به ما سوس العورة فانه كيف  
العورة لا يجوز عند احد في الصحيح وفي الخوة قيل انتم  
وقيل يعني الزمان القليل وروي الكفر وقيل لا باس به  
وقيل يجوز الا بجزء الغسل ويجوز وجه البيع اذا  
كان البيت صليما عند خمسة اذبح او عشرة وان  
لا يتكلم بكلام قطعه كلام الناس او غيره لانه في حجب  
الماء الغسل واجب الا يمسح به ثم يمسح بالبعد الغسل  
وانه يغسل رجله بعد التمس لانه مسامحة التمس  
وانه يغسل سبعة لما تقدم في الوضوء **واقا القسوة**  
فليس بشروط الوضوء والاعتساف بل سنة فيها صح

الماء والواحد لا يغير في الماء وان لا يغير لما تقدم في الوضوء  
وان لا يستعمل القبلة وقت الغسل ان كانت عورة  
مكتشفة وانه كانت مستورة فلا باس به وان يدرك  
كل اعضاها لم يغير في المرأة الا في كل ما يوجب الغسل لغير الماء  
البدن في المرتبة الاخرى فان ذلك في الغسل سنة وليس  
بواجب الا في رواية عن ابى يوسف وان يستعمل في  
موضع الا يراه احد لاحتمال الكسوف في العورة حال  
الاعتساف او التمس او ذكر في القبيبة وما يرام عليه  
الغسل وبنك رجال لا بد منه وانه روي في كتابه ما هو  
اسم والراهة به الرجال تخرجوه وبنك النساء لا يزل  
بقره وان روي به ما سوس العورة فانه كيف  
العورة لا يجوز عند احد في الصحيح وفي الخوة قيل انتم  
وقيل يعني الزمان القليل وروي الكفر وقيل لا باس به  
وقيل يجوز الا بجزء الغسل ويجوز وجه البيع اذا  
كان البيت صليما عند خمسة اذبح او عشرة وان  
لا يتكلم بكلام قطعه كلام الناس او غيره لانه في حجب  
الماء الغسل واجب الا يمسح به ثم يمسح بالبعد الغسل  
وانه يغسل رجله بعد التمس لانه مسامحة التمس  
وانه يغسل سبعة لما تقدم في الوضوء **واقا القسوة**  
فليس بشروط الوضوء والاعتساف بل سنة فيها صح

ودليل المصنف حديث يعلى بن ابي امية ان النبي  
عليه السلام قال ان اللدني سبب سبب  
الحيا والتستر فاذا اغتسل احدكم فليتمتع  
رواه ابو داود في الكبير

قال عليه السلام اتعال اعمال بالنيابة  
قال عليه السلام كم من عمل يتصور بغيره  
اعمال الدنيا ثم يصير بحسن النيّة من  
اعمال الآخرة